السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية

م.د. محمد معزز الحديثي[1]

الملخص:

تتأثر السياسة الخارجية العراقية بمجموعة من التحديات التي تشهدها البيئة الاقليمية في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وتظهر تلك التحديات في ضوء سياسات التطبيع لعدد من الدول العربية مع الكيان الصهيوني، الى جانب تزايد الصراع الأمريكي الإيراني وانعكاساته على العراق، إذ تمثل هذه الملفات تحديات حقيقية تواجه سياسة العراق الخارجية، وتكمن شدة التحديات في ظل الضغوطات التي يتعرض لها العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية والقوى الغربية في اطار مشروع التطبيع الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية وادماج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، الى جانب ذلك تحاول الولايات المتحدة احتواء العراق وابعاده عن المحور الايراني في منطقة الشرق الاوسط، إذ تعد الساحة العراقية الأشد في المواجهة الامريكية الايرانية. وفي هذا السياق فقد تبلور موقفاً عراقياً واضحاً وصريحاً باتجاه رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني واتضح من خلال العديد من التشريعات والقرارات والمبادرات التي اتخذها العراق في اطار رفض التطبيع، بينما يظل الوصول الى موقف عراقي متوازن في ظل ازدياد الخلافات الامريكية الايرانية الأمر الاكثر صعوبة في المرحلة القادمة بالنظر لتداخل الملفات وتعقيدها. الكلمات المفتاحية: العراق/ التطبيع / الولايات المتحدة الامريكية / ايران / الكيان الصهيوني

Iraqi foreign policy in light of regional challenges

Abstract:

Iraqi foreign policy is affected by a set of challenges witnessed by the regional environment in light of the state of instability witnessed in the Middle East region, and these challenges appear in light of the normalization policies of a number of Arab countries with the Zionist entity, in addition to the increasing American-Iranian conflict and its repercussions on Iraq, as these represent... The files are real challenges facing Iraq's foreign policy, and the severity of the challenges lies in light of the pressures that Iraq is exposed to from the United States of America and Western powers within the framework of the normalization project that aims to liquidate the Palestinian issue and integrate the Zionist entity into the Arab region. In addition, the United States is trying to contain and expel Iraq. About the Iranian axis in the Middle East region, as the Iraqi arena is the toughest in the American-Iranian confrontation. In this context, a clear and frank Iraqi position has crystallized towards rejecting normalization with the Zionist entity, and it has crystallized through many legislation, decisions and initiatives that Iraq has taken within the framework of rejecting normalization, while reaching a balanced Iraqi position in light of the increasing US-Iranian disputes remains the most difficult matter in the next stage. Given the overlapping and complexity of the files.

Key words: Iraq/normalization/United States of America/Iran/the Zionist entit

المقدمة:

ليس ثمة شك ان أي سياسة خارجية لأي بلد في العالم انما تتأثر في طبيعة المتغيرات الاقليمية والدولية المحيطة بها، وفي هذا السياق ان السياسة الخارجية العراقية منذ مرحلة ما بعد العام 2003 تأثرت بمجموعة تحديات في البيئتين الاقليمية والدولية، بالنظر لحالة عدم الاستقرار السياسي التي كان يشهدها العراق الى جانب طبيعة الازمات والصراعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وفي اطار تقديم دراسة للسياسة الخارجية العراقية في ظل تحديات البيئة الاقليمية، تبرز ثمة تحديات أساسية تواجه السياسة الخارجية العراقية في المحيط الاقليمي، من قبيل سياسات التطبيع لعدد من الدول العربية مع الكيان الصهيوني، الى جانب استمرار الخلافات الامريكية الايرانية وتأثيراتها في العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

وقد مرت السياسة الخارجية العراقية بعد العام 2003 بمجموعة مراحل منها ما مثلته مرحلة ما بعد العام 2003 حتى العام 2011 التي شهدت الاحتلال العسكري الامريكي والتي تأثر فيها السلوك السياسي الخارجي العراقي بالوجود الامريكي بشكل أساسي، اما مرحلة ما بين (2011-2017) فقد شهدت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق لا سيما

1 ديوان الوقف السني

بعد احتلال تنظيم داعش للأراضي العراقية عام 2014، وامتدت هذه المرحلة حتى نهاية العام 2017 التي شهدت الانتصار العراقي على تنظيم داعش، في حين تمثلت مرحلة الانفتاح العراقي نحو البيئة الخارجية وتطور العلاقات العراقية مع العديد من القوى الاقليمية ما بعد العام 2017، التي شهدت مبادرات عراقية نحو توثيق العلاقات العراقية مع الدول الاقليمية.

غني عن القول ان الموقع الجيوسياسي للعراق ودوره الاستراتيجي يحظى بمكانة متميزة في استراتيجيات القوى الاقليمية والدولية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، إذ تظهر مجموعة اعتبارات توضح بشكل جلي مكانة العراق الاستراتيجية في المنطقة، من قبيل الاعتبارات (الجغرافية - التاريخية – السياسية – الاقتصادية – الامنية – العسكرية).

وفي هذا الصدد تواجه العراق تحديات اقليمية كبرى في اطار تبلور توجهاته السياسية الخارجية في المحيط الاقليمي، اذ ليس من السهولة بمكان ان تسلك السياسة الخارجية مساراتها المتعددة لتحقيق مصالح العراق الاستراتيجية العليا، في ظل الضغط الدولي والاقليمي الذي يمثله ملف التطبيع مع الكيان الصهيوني، آخذين بنظر الاعتبار الضغط التي تمارسه الولايات المتحدة الامريكية والقوى الغربية على العراق، لا سيما بعد إقدام عدد من الدول العربية على التطبيع بالرغم من تواصل الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والجرائم التي يرتكبها الكيان في ظل حرب الابادة الجماعية في غزة.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته في ضوء المكانة التي يحظى بها العراق في منطقة الشرق الاوسط، في ظل تنامي الدور العراقي على المستوى الاقليمي، بعد ان باتت السياسة الخارجية العراقية تتبنى مواقف وسياسات خارجية تمثل المصالح العراقية، بعيداً عن ردات الفعل التي كان تميز السلوك السياسي الخارجي العراقي في مرحلة ما بعد العام 2003.

هدف البحث: يهدف البحث للكشف عن طبيعة السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية، في ضوء التعريف بالتحديات الاكثر خطراً على السياسة الخارجية العراقية، والمتمثلة بتطبيع بعض الدول العربية العلاقات مع الكيان الصهيوني، ودراسة طبيعة الاستجابة العراقية لهذا التحدي على مختلف المستويات، الى جانب تزايد تأثيرات الصراع الامريكي الايراني على الساحة العراقية وبيان السياسة الخارجية العراقية ازاء ذلك.

مشكلة البحث: يظهر تساؤل اشكالي يتمثل في طبيعة السياسة الخارجية العراقية التي يمكن للعراق ان ينتهجها في ظل التحديات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط، في ظل الضغط الدولي والاقليمي الذي يتم ممارسته على صانع القرار السياسي في العراق. وفي هذا الصدد تبرز ثمة تساؤلات اخرى تتمثل في الاتي:

ما هي محددات السياسة الخارجية العراقية؟

ما هي التحديات الاقليمية للسياسة الخارجية العراقية؟

ماهي طبيعة السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية؟

ما هو مستقبل السياسة الخارجية العراقية؟

فرضية البحث: يسعى البحث للتحقق من فرضية مفادها ان السياسة الخارجية العراقية باتت تتخذ مواقف وسياسات تحقق المصالح الوطنية العراقية، بعد ان كانت تمثل أما ردات فعل عن مواقف الدول الاخرى، او ترتبط بمصالح القوى الكبرى المؤثرة في العراق، وهذا يعبر عن تطور الدور العراقي في البيئة الاقليمية.

الاطار المنهجي للبحث: تم الركون الى أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية، وذلك في ضوء استعمال منهج التحليل الوصفي، في وصف وتحليل طبيعة التحديات الاقليمية التي تواجه السياسة الخارجية العراقية، الى جانب توظيف المنهج النظمي من خلال دراسة وتحليل مدخلات السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية وصولاً الى معرفة المخرجات ثم التغذية العكسية.

أولاً: محددات السياسة الخارجية العراقية

لقد أدى الاحتلال الامريكي للعراق وحالة عدم الاستقرار السياسي على اختلاف مراحل تطور العملية السياسية، في زيادة المعضلات التي تواجهها السياسة الخارجية العراقية، وفي مقدمتها عدم تبلور رؤية متكاملة لسياسة خارجية عراقية مستقرة ازاء البيئة الاقليمية، ويمكن رد ذلك لثلاثة محددات اساسية:

تغير الحكومات العراقية وعدم وجود اطار عمل مؤسسي:

على الرغم من الحالة الايجابية التي تمثلها الحياة الديمقراطية التي يشهدها العراق منذ العام 2003، لا سيما بعد اقرار الدستور الدائم في العام 2005 وتعاقب الحكومات عبر دورات نيابية منتظمة وفق الدستور، بيد أن ذلك لم ينعكس على الاستقرار الحكومي بمعنى ايجاد اليات ووسائل مؤسساتية مترسخة في الواقع السياسي العراقي، ومصداق ذلك ان المواقف السياسية العراقية في الشؤون الخارجية كانت انعكاساً لآراء ومواقف زعماء الحكومات والقوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في تشكيل الحكومات، وقد شهدنا اختلافات كبيرة في مواقف الحكومات العراقية السابقة حيال مختلف القضايا الاقليمية، حتى يصل الحال احياناً الى مواقف متناقضة بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية، او بين رئيس الوزراء وزعماء الكتل

السياسية في مجلس النواب، وقد أدى ذلك الى عدم استقرار السياسية الخارجية العراقية ازاء تحديات البيئة الاقليمية على الرغم من صعوبة التحديات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط[1].

عدم انتاج وثيقة السياسة الخارجية العراقية التي توضح التوجهات الاستراتيجية للعراق حيال مختلف القضايا الاقليمية والدولية:

واحدة من أبرز معضلات السياسة الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد العام 2003 هو عدم تبلور رؤية واضحة للسياسة الخارجية العراقية، سواء ازاء قضايا البيئة الاقليمية او الدولية، وهذا الامر يعود لمجموعة اعتبارات منها على سبيل المثال لا الحصر: عدم صياغة مفاهيم واضحة للهوية الوطنية العراقية وهذا الامر أدى الى انعكاس كبير على واقع السياسة الخارجية العراقية، الى جانب ذلك يظهر عدم وجود تعريف واضح ومتفق عليه للمصالح الوطنية العراقية العليا، بحيث لا يمكن التنبؤ بواقع سياسة العراق الخارجية من حيث التحالفات والمواقف والشراكات الاقليمية والدولية، وقد ساهمت هذه المسائل في عدم صياغة وثيقة وطنية عراقية للسياسة الخارجية تحدد فيها الاهداف والبرامج الاستراتيجية لتوجهات العراق الخارجية في البيئتين الاقليمية والدولية[2].

تأثر المواقف الحكومية العراقية بمواقف وتوجهات القوى الاقليمية والدولية الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط التي تتدخل في الشأن السياسي العراقي:

ليس من قبيل المبالغة القول ان هذا المحدد يعد من أخطر محددات السياسة الخارجية العراقية، وذلك لأنه يمس عنصر السيادة في الواقع السياسي العراقي، اذ ان الموقع الجيوسياسي للعراق والموارد الطبيعة التي يحتويها، مدخلان أساسيان لتنافس القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، وقد ظهر ذلك جلياً في ارتباط المواقف الحكومية العراقية بمواقف القوى الفاعلة كما يظهر تأثير المتغير الامريكي احياناً والمتغير الايراني احياناً اخرى[3].

الى جانب ذلك فقد كان من أبرز النتائج هو تحول العراق من مركز اقليمي فاعل الى ساحة اقليمية مفتوحة تتنافس فيها القوى الفاعلة سواء الاقليمية او الدولية لتحقيق مصالحها على حساب مصالح العراق العليا، ويظهر ذلك في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق، وتدخل القوة في الشؤون السياسية الداخلية وتأثيراتها على القرار السياسي الخارجي[4].

وبناءً على ما تقدم ان مرحلة ما بعد العام 2003 وعلى امتداد العقدين السابقة لم تنجح الحكومات المتعاقبة على اختلافها في صياغة سياسة خارجية عراقية بالمعنى العلمي لمفهوم السياسية الخارجية الذي يعني برنامج عمل متكامل لتوجهات العراق الخارجية تجاه البيئة الاقليمية، وانما شهدنا سلوك سياسي خارجي وتوجهات سياسية خارجية مختلفة ازاء القضايا الاقليمية، اذ كانت بعض المواقف العراقية تجاه البيئة الاقليمية ردات فعل على بعض السياسات الاقليمية غير المتفاهمة مع العراق.

ثانياً: تحديات البيئة الاقليمية

تتميز منطقة الشرق الأوسط بمكانة استراتيجية متميزة في ادراك القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، نظراً لمجموعة اعتبارات (جغرافية – تاريخية – قومية – دينية – اجتماعية – اقتصادية – سياسية – امنية – عسكرية)[5]، وعلى هذا الأساس فالمنطقة تشهد تنافس وصراع اقليمي محموم بين القوى الفاعلة في المنطقة، ويؤثر هذا التنافس والصراع على الواقع السياسي العراقي نتيجة ارتباطات العراق مع البيئة الاقليمية في مختلف المستويات.

---

1 صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (51)، 2012، ص 120.

2 علي حسين حميد ومحمد معزز الحديثي، استراتيجية الحليف الواحد والشراكات المتعددة: رؤية جديدة لمصالح العراق في السياسة الخارجية، وقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدارسات السياسية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2022، ص 24.

3 تمارا كاظم الاسدي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 الى عام 2014، من كتاب: السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدارسات الاستراتيجية و السياسة والاقتصادية، ط1، 2018، ص 139–140.

4 لطفي حاتم، الاحتلال الامريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية، مالمو، الجمعية الثقافية العرقية في مالمو، منشورات تموز، ط1، 2007، ص 25.

5 عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الامريكي في الشرق الاوسط، بغداد، دار السنهوري، 2016، ص 21–22.

ويمكن القول ان أبرز تحديات البيئة الاقليمية التي تؤثر على السياسة الخارجية العراقية تكمن في ملف التطبيع بين عدد من الدول العربية والكيان الصهيوني الذي يحظى برعاية أمريكية - غربية، في ظل مشروع التمدد الغربي في المنطقة العربية، الذي يسعى لدمج الكيان الصهيوني في المنطقة عبر اتفاقيات السلام التي توالت على مراحل زمنية مختلفة، بدءً من اتفاقية السلام بين الكيان الصهيوني ومصر عام 1979 ومروراً باتفاقية وادي عربة مع الاردن عام 1994[1]، وصولاً الى اتفاقات ابراهام بين الكيان الصهيوني والامارات، وفي هذا الصدد من الأهمية بمكان القول ان اتفاق التطبيع الإماراتي-الصهيوني الذي تم توقيعه في 13 آب 2020[2]، اصبحت بموجبه دولة الإمارات ثالث دولة عربية، والدولة الخليجية الأولى التي تقوم بذلك، ثم أتبع ذلك توقيع البحرين على اتفاق سلام مع الكيان الصهيوني في11 ايلول العام 2020، ثم توقيع السودان في 23 تشرين الاول وصولاً الى توقيع المغرب في 10 كانون الاول من العام 2020[3].

ويشكل هذا الملف ضغطاً كبيراً على العراق في ظل النفوذ السياسي الامريكي والغربي في العراق، لا سيما في ظل نفوذ المنظمات الدولية التي تروج للتطبيع مع الكيان الصهيوني، مستفيدة من أوضاع عدم الاستقرار السياسي في البلاد، الى جانب الدور الامريكي الغربي في ايصال بعض الشخصيات السياسية الى مواقع رئاسية في الدولة العراقية من المؤيدين والداعمين لمشروع التطبيع لا سيما المقربين لبعض الدول العربية والخليجية.

ويظهر في سياق التحديات الاقليمية التي تواجه السياسة الخارجية العراقية على الجانب الاخر الصراع الامريكي - الايراني وانعكاساته على العراق، بالنظر لطبيعة ارتباطات العراق مع الولايات المتحدة من جهة ومع ايران من جهة اخرى، اذ كما هو معلوم فقد كان للانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي بين ايران والقوى الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن والمانيا، في عهد الرئيس الامريكي الاسبق دونالد ترامب[4]، موعداً مع اعادة توتر العلاقات الامريكية الايرانية بعد مرحلة من الاستقرار النسبي التي شهدتها العلاقة بين البلدين في عهد الرئيس الأسبق باراك اوباما، وقد كان من نتائج ذلك انعكاس الخلافات الامريكية الايرانية في الساحة العراقية، الأمر الذي ادى الى تعقيد المسألة وقيام الولايات المتحدة باستهداف قوات عسكرية عراقية في أكثر من مرة، وهو ما أدى الى تصاعد المطالب السياسية العراقية بضرورة الاتفاق الحكومي العراقي على انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق، حتى كان ذلك احدى أبرز فقرات البرنامج الوزاري الذي تقدم به رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني الى مجلس النواب وتم التصويت عليه مع الكابينة الوزارية[5]، وجرت سلسلة من المباحثات العراقية الأمريكية حول هذا الموضوع وصولاً الى تشكيل اللجنة العسكرية العليا بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لحسم مسألة الانسحاب الامريكي من العراق[6].

في اطار ما تقدم من الأهمية بمكان القول ان التحديات الاقليمية المتمثلة بالتطبيع بين عدد من الدول العربية والكيان الصهيوني، الى جانب الصراع الامريكي الايراني، تمثل معوقات كبيرة تواجه صانع القرار السياسي العراقي في اطار توجهات العراق الاقليمية وهو ما يستدعي اتخاذ مواقف متوازنة لتحقيق مصالح العراق العليا بعيداً عن سياسات الاستقطاب والمحاور الاقليمية او الدولية.

ثالثاً: السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية

---

1 وثائق معاهدة السلام الاردنية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد(20)، خريف 1994، ص 183

2 حسين احمد خضر، أثر الاتفاق الاماراتي الاسرائيلي في أمن الخليج العربي، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد، 2022، ص 65.

3 محمد اشتاتو، فهم تطبيع المغرب مع اسرائيل، منتدى فكرة، مركز واشنطن لسياسة الشرق الادنى، منشور بتاريخ 2021/1/5، ينظر الرابط الاتي: https://www.washingtoninstitute.org

4 وليد كاصد الزيدي، تطورات الازمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (1)، ايلول 2018، ص 54.

5 مجلس النواب يمنح الثقة لحكومة محمد شياع السوداني، موقع فرانس 24، منشور بتاريخ 2022/10/27، ينظر الرابط الاتي: https://www.france24.com/ar/

6 بغداد وواشنطن تبدآن حوار لانهاء مهمة التحالف الدولي في العراق، موقع الجزيرة النت، منشور بتاريخ 2024/1/27، ينظر الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/news

يمكننا ان نذهب الى ان العراق منذ العام 2017 شهد العراق انفتاحاً كبيراً تجاه البيئة الاقليمية لا سيما بعد الانتصار على تنظيم داعش الارهابي ووجود حكومات متصالحة مع البيئة الاقليمية اكثر من المرحلة الماضية، وهو ما عزز فرص توثيق العلاقات العراقية مع البيئة الاقليمية، وفي هذا الصدد فقد شهد العراق انفتاحاً كبيراً مع الدول العربية والخليجية، لا سيما تلك التي كانت تتخذ مواقف مناوئة للعراق في مرحلة ما بعد عام 2003، واجراء العديد من الزيارات المتبادلة على اعلى المستويات، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون وتأسيس مجالس التنسيق والشراكة على مختلف المستويات، ويعود ذلك لما تمكنت منه الحكومات المتعاقبة في ايجاد أليات متوازنة في التعامل مع الضغوطات الخارجية التي تواجه العراق، وقد ساهمت الحكومات التي تعاقبت فيما بعد في الحفاظ على الانفتاح العراقي ازاء البيئة الاقليمية[1].

وان السياسة الخارجية العراقية ما بعد العام 2017 واجهت التحديات الاقليمية برؤى اكثر عقلانية وبراغماتية، وتمكنت من اتخاذ مواقف واضحة وصريحة في بعض الاحيان، و مواقف اخرى يغلب عليها الطابع البراغماتي بحسب تعقيدات وضغوطات كل حالة، ففي موضوع التطبيع مع الكيان الصهيوني فبعد اقدام عدد من الدول العربية على توقيع اتفاقيات التطبيع، أقدم مجلس النواب العراقي على تشريع قانون يجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني، وذلك في 26 أيار العام 2022، وجاء في نص القانون انه احتراماً للقيم الدينية والوطنية والتاريخية والتزام العراق بالدفاع عن القضية الفلسطينية، وفي هذا الصدد يفرض القانون عقوبات رادعة وقاسية تجاه الجهات والمؤسسات والاشخاص الذين يروجون للتطبيع داخل المجتمع العراقي[2].

وقد تجلى الموقف العراقي الاكثر وضوحاً وصراحةً برفض التطبيع مع الكيان الصهيوني ودعم الحق العادل للشعب الفلسطيني بتأسيس دولته بعد اندلاع أحداث عملية طوفان الاقصى في 7 تشرين الاول 2023، اذ اصدرت الحكومة العراقية بياناً اشارت فيه الى حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الصهيوني ورفض سياسات الابادة الجماعية والتهجير الذي يمارسه الاحتلال الصهيوني ضد ابناء شعبنا في فلسطين، وبعد تطورات معركة طوفان الاقصى وتزايد عملية حرب الابادة الجماعية التي تنفذها قوات الاحتلال الصهيوني في قطاع غزة، اصدرت الحكومة العراقية العديد من البيانات والمواقف الرسمية التي استنكرت عمليات القصف الوحشي ضد المدنيين[3]، غير ان الموقف الاكثر وضوحاً وأهمية تمثل في كلمة رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني على هامش انعقاد مؤتمر القاهرة للسلام في 21تشرين الاول 2023، اذ اشار فيها بصراحة ووضوح الى رفض العراق لاستمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة المسلحة ضد هذا الاحتلال، وندد بوصف بعض المشاركين في المؤتمر أعمال المقاومة بالإرهاب، كما شدد على عدم حق أي جهة بالتنازل او التفاوض مع الاحتلال والقوى الكبرى في النظام الدولي بمعزل عن ابناء الشعب الفلسطيني وقوى المقاومة فيه، وقد لاقت كلمة السوداني ترحيب كبير داخل الاوساط الرسمية والشعبية العراقية، كما تناقلت وكالات الانباء ووسائل الاعلام العالمية كلمة السوداني باهتمام كبير[4].

وتواصل الموقف العراقي الداعم للشعب الفلسطيني في ارسال العديد من المساعدات المالية والغذائية الى قطاع غزة المحاصر، وتم توجيه مؤسسات الدولة كافة بالقيام بحملة شعبية واسعة للتبرع الى الشعب الفلسطيني، واثناء الزيارة التي أجراها رئيس الوزراء السوداني الى واشنطن، إذ أعاد السوداني التذكير بموقف العراق في لقائه مع الرئيس الامريكي جوزيف بايدن والمسؤولين الامريكيين والجهات والمؤسسات التي تم اللقاء بها[5]، وفي هذا الصدد من الاهمية بمكان القول ان الموقف العراقي تميز عن مواقف جميع الدول الاقليمية سواء العربية او غيرها في الموقف من التطبيع مع الكيان الصهيوني ولاحقاً في الموقف من الحرب في غزة.

---

1 منى حسين عبيد، السياسة الخارجية والاداء الدبلوماسي العراقي: الواقع والمستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (41-42)، 2019، ص 364.

2 البرلمان العراقي يقر مقترح تجريم التطبيع مع اسرائيل، موقع تي ار تي عربي، منشور بتاريخ 2022/5/26، ينظر الرابط الاتي: https://www.trtarabi.com/now

3 علي سعدي عبد الزهرة، موقف العراق من عملية طوفان الاقصى وأحداث غزة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص 8.

4 علي سعدي عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص 15.

5 اسعد العكيلي، نتائج زيارة السوداني الى واشنطن هل تضع الحكومة امام مسار جديد من العلاقة مع واشنطن، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2014، ص 7.

اما على صعيد السياسة الخارجية العراقية من الصراع الامريكي الايراني فيمكننا القول ان العراق يواجه تحدياً أكثر صعوبة وضغطاً بالنظر لارتباطات العراق مع الولايات المتحدة سواء على صعيد وجود قوات التحالف الدولي في العراق، او اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين البلدين، فضلاً عن العديد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين على مختلف المستويات، وعلى الجانب الاخر يرتبط العراق مع ايران بارتباطات عديدة على المستوى الديني والمذهبي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وفي هذا السياق فقد تضمن البرنامج الوزاري للسوداني مسالة التفاوض مع الولايات المتحدة لإخراج القوات الامريكية من العراق، وبالفعل تشكلت اللجنة العسكرية العليا ودخلت في مباحثات بين الجانبين، على الرغم من صعوبة وضغوطات الموقف، وتأمل حكومة السوداني في الوصول الى حلول متوازنة تحافظ على مصالح العراق الاستراتيجية، وفي اطار الصراع الامريكي الايراني أكدت الحكومة العراقية موقفها الدائم برفض ادخال العراق في سياسة المحاور الاقليمية والتأكيد على رفض استعمال العراق كساحة لتصفية الخلافات والمشاكل بين الجانبين.

وفي سياق تقديم مقاربة علمية لطبيعة الصراع الامريكي الايراني وانعكاساته على العراق من الاهمية بمكان القول ان الموقف اكثر شدة وضغطاً على صانع القرار السياسي الخارجي من ملف التطبيع مع الكيان الصهيوني، وذلك لان الواقع يشير ان العراق بحاجة للتعاون والتنسيق مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وايران في ذات الوقت، وليس من اليسير ان تتجه اي حكومة عراقية لتفضيل العلاقة مع دولة على اخرى، وهذا يمثل نتيجة لمجموعة اعتبارات منها على سبيل المثال لا الحصر:

تعد الولايات المتحدة الامريكية قوة عظمى دولية وهي تدرك ان منطقة الشرق الاوسط في مقدمة مناطق المجال الحيوي الامريكي وتعتقد ان العراق محور اساسي في المنطقة، لذلك تريد الحفاظ عليه بما لا يشكل ابتعادها عن العراق اي تهديد للمصالح الامريكية او مرتكزات الامن القومي الامريكي في المنطقة[1].

بمقابل ذلك فان ايران التي باتت قوى كبرى اقليمية في منطقة الشرق الاوسط نجحت في توسيع نفوذها الاقليمي مستندة الى العراق الذي بات نقطة انطلاقها نحو مساراتها الاستراتيجية في المنطقة وبالتالي ترفض التنازل عن المكاسب التي حققتها في العراق بعد العام 2003[2].

ترتبط الولايات المتحدة مع العراق باتفاقية الاطار الاستراتيجي التي وقعت عام 2008 والتي تتضمن العديد من المجالات في ظل حاجة العراق للدعم الامريكي سواء في الجانب السياسي الدولي او العسكري او الاقتصادي، وفي هذا الاطار من الأهمية بمكان القول ان اعتماد العراق على العملة الصعبة المتمثلة بالدولار الامريكي يطيح بفرضية امكانية استغناء العراق عن العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية[3].

ان وجود قوى مسلحة عراقية مقربة من القيادة الإيرانية قادرة على استهداف المصالح الامريكية في العراق تجبر الحكومة العراقية على التوازن في علاقتها مع الجانبين وتمنع امكانية الاخلال في العلاقات العراقية الايرانية[4].

غني عن القول ان صانع القرار السياسي العراقي الخارجي قادر لغاية الوقت الحاضر على اتخاذ مواقف عقلانية متوازنة، تدرك أهمية الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة وايران بما يحقق مصالح العراق الاستراتيجية، مستفيداً من حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تشهدها البيئة الداخلية العراقية، الى جانب الدعم الخارجي الاقليمي والدولي لا سيما من الدول العربية التي كانت متقاطعة مع العراق في مرحلة ما بعد العام 2003،واذ تطور الحال ووصلاً الى امكانية جود ارادة امريكية ايرانية مشتركة على ان يكون العراق نقطة استقرار وتوازن لا نقطة تقاطع وخلاف، فان ذلك يساهم في زيادة توازن وعقلانية السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية.

---

1 ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الامريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (396)، 2012، ص 73.

2 فراس الياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني، الرياض، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ط1، 2018، ص 67 – 68.

3 ينظر نص اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة في 17 تشرين الثاني 2008، على الموقع الالكتروني لمجلس الوزراء العراقي: http://www.cabinet.iq/PageViewer.

4 مثنى علي المهداوي، العلاقات الامريكية الايرانية بعد الاتفاق النووي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (56)، 2018، ص 91.

وفي ضوء ما تقدم يمكن ان نذهب الى نتيجة مفادها ان السياسة الخارجية العراقية نجحت لغاية الوقت الحاضر في اتخاذ مواقف عقلانية في مواجهة التحديات الاقليمية، وظهرت مواقف عراقية فاعلة ومتوازنة بخلاف ما كان عليه الحال في المراحل السابقة، اذ كانت ترتبط المواقف العراقية بتأثيرات القوى الفاعلة والمؤثرة في المشهد السياسي العراق، على حساب المصالح العراقية العليا.

رابعاً: مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الإقليمية

من نافلة القول ان عملية تقديم رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية تتوقف على مجموعة محددات منها على سبيل المثال لا الحصر: حالة الاستقرار السياسي داخل العراق وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والامني، الى جانب طبيعة العلاقات الامريكية الايرانية في ظل الملفات المتعددة المحددة للعلاقات بين البلدين وفي مقدمتها دورهما في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن طبيعة البيئة الاقليمية ودور القوى الفاعلة فيها. وتأسيساً على ما تقدم يمكن قراءة مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية في ضوء امكانية تبلور احتمالين أساسيين وهما:

الاحتمال الاول: استمرار الفاعلية

يمكن تقديم مقاربة علمية منهجية لاحتمال استمرار الفاعلية في السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية في ضوء زاوية الفرص والكوابح كما يأتي:

ت	الفرص	الكوابح
1	تنامي الاستقرار السياسي في البلاد.	ظهور حالة عدم الاستقرار السياسي داخل العراق.
2	تحقيق نقلة نوعية في التنمية الاقتصادية.	فشل مشاريع التنمية الاقتصادية.
3	تبني رؤية عقلانية في انهاء المشكلات مع الدول المجاورة والاقليمية.	ظهور مشكلات وازمات في علاقات العراق مع الدول المجاورة والاقليمية.
4	استقرار العلاقات الامريكية الايرانية وعدم تصاعد حدة التوتر في العلاقات بين البلدين.	اعادة توتر العلاقات الامريكية الايرانية.
5	حسم مسالة التواجد العسكري الامريكي في العراق.	استمرار الخلافات العراقية الامريكية بشأن وجود قوات التحالف الدولي في العراق.
6	اتباع سياسة خارجية متوازنة في الحفاظ على العلاقات العراقية الايرانية من جهة والعلاقات العراقية الاقليمية من جهة اخرى.	تفضيل العراق العلاقات مع ايران على العلاقات مع الدول الاقليمية.

الاحتمال الثاني: تراجع الفاعلية

ان تبلور هذا الاحتمال من خلال ظهور مجموعة من الفرص الداعمة لاحتمال تراجع الفاعلية في السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية نتيجة لمجموعة اعتبارات، ومنها الاتي:

ت	الفرص	الكوابح
1	اعادة حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الداخلية.	امكانية الحفاظ على الاستقرار السياسي.
2	فشل مشروع التنمية الاقتصادية.	تحقيق نجاحات مؤثرة في مشروع التنمية الاقتصادية.
3	ارتهان السياسة الخارجية الاقليمية للعراق بمواقف اي من القوى الفاعلة على حساب الرؤية المتوازنة التي تحقق مصالح العراق العليا.	اتخاذ العراق مواقف سياسية خارجية تمثل مصالح العراق العليا بمعزل عن مصالح القوى الاقليمية والدولية المؤثرة في المشهد السياسي العراقي.
4	توتر العلاقات الامريكية الايرانية.	استقرار العلاقات الامريكية الايرانية.
5	توتر العلاقات الايرانية مع الدول الاقليمية سواء العربية او غيرها.	استقرار العلاقات الايرانية مع الدول الاقليمية لا سيما العربية منها.

يتضح في اطار ما تقدم ان مستقبل السياسة الخارجية تجاه البيئة الاقليمية يتحدد في ضوء تبلور احتمالين اساسيين هما استمرار الفاعلية التي تشهدها السياسة الخارجية العراقية في الوقت الحاضر، او تراجع الفاعلية وذلك في ضوء دراسة وتحليل الفرص الداعمة لتحقق كل احتمال بمقابل الكوابح الممكنة لكل احتمال.

الخاتمة والاستنتاج

غني عن القول ان السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية شهدت تحولات كبرى عن المرحلة التي اعقبت العام 2003، وذلك بالنظر لحالة الاستقرار السياسي التي يشهدها العراق وتطور مشاريع التنمية الاقتصادية وتطوير القدرات الامنية العسكرية للأجهزة والمؤسسات العراقية، الامر الذي أدى زيادة الانفتاح العراقي نحو البيئة الخارجية، وبالرغم من قوة التحديات التي تشهدها البيئة الاقليمية، بيد ان السياسة الخارجية العراقية نجحت في اتخاذ مواقف عقلانية تدافع عن مصالح العراق العليا، وفي ما يأتي ابرز الاستنتاجات:

ان محددات السياسة الخارجية العراقية كانت انعكاس للبيئة السياسية الداخلية والخارجية.

ابرز تحديات البيئة الاقليمية تتمثل في التطبيع بين عدد من الدول العربية والكيان الصهيوني والضغوطات التي يمثلها هذا التحدي على العراق.

يظهر على الجانب الاخر في تحديات البيئة الاقليمية الصراع الامريكي الايراني وانعكاساته على العراق.

نجحت السياسة الخارجية العراقية في تبني مواقف واضحة وصريحة في رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني.

تمكنت الساسة الخارجية العراقية في تبني مواقف عقلانية متوازنة لغاية الوقت الحاضر في العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وايران.

تتبلور احتمالين اساسيين في مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية تتمثل في احتمال استمرار الفاعلية واحتمال تراجع الفاعلية.

المصادر:

اسعد العكيلي، نتائج زيارة السوداني الى واشنطن هل تضع الحكومة امام مسار جديد من العلاقة مع واشنطن، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2014.

ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الامريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (396)، 2012.

البرلمان العراقي يقر مقترح تجريم التطبيع مع اسرائيل، موقع تي ار تي عربي، منشور بتاريخ 2022/5/26، ينظر الرابط الاتي: https://www.trtarabi.com/now

بغداد وواشنطن تبدآن حوار لانهاء مهمة التحالف الدولي في العراق، موقع الجزيرة النت، منشور بتاريخ 2024/1/27، ينظر الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/news

بلال وهاب، سيناريوهان صعبان للعلاقات الامريكية العراقية، مركز واشنطن لسياسة الشرق الادنى، منشور بتاريخ 2024/2/1، ينظر الرابط الاتي: https://www.washingtoninstitute.org/ar

تمارا كاظم الاسدي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 الى عام 2014، من كتاب: السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدارسات الاستراتيجية و السياسة والاقتصادية، ط1، 2018.

حسين احمد خضر، أثر الاتفاق الاماراتي الاسرائيلي في أمن الخليج العربي، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد، 2022.

صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (51)، 2012.

علي حسين حميد ومحمد معزز الحديثي، استراتيجية الحليف الواحد والشراكات المتعددة: رؤية جديدة لمصالح العراق في السياسة الخارجية، وقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدارسات السياسية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2022.

علي سعدي عبد الزهرة، موقف العراق من عملية طوفان الاقصى وأحداث غزة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023.

عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الامريكي في الشرق الاوسط، بغداد، دار السنهوري، 2016.

فراس الياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني، الرياض، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ط1، 2018.

لطفي حاتم، الاحتلال الامريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية، مالمو، الجمعية الثقافية العرقية في مالمو، منشورات تموز، ط1، 2007.

مثنى علي المهداوي، العلاقات الامريكية الايرانية بعد الاتفاق النووي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (56)، 2018.

مجلس النواب يمنح الثقة لحكومة محمد شياع السوداني، موقع فرانس 24، منشور بتاريخ 2022/10/27، ينظر الرابط الاتي: https://www.france24.com/ar/

محمد اشتاتو، فهم تطبيع المغرب مع اسرائيل، منتدى فكرة، مركز واشنطن لسياسة الشرق الادنى، منشور بتاريخ 2021/1/5، ينظر الرابط الاتي: https://www.washingtoninstitute.org

منى حسين عبيد، السياسة الخارجية والاداء الدبلوماسي العراقي: الواقع والمستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (41-42)، 2019، ص 364.

وثائق معاهدة السلام الاردنية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد(20)، خريف 1994.

وليد كاصد الزيدي، تطورات الازمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (1)، ايلول 2018.

ينظر نص اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة في 17 تشرين الثاني 2008، على الموقع الالكتروني لمجلس الوزراء العراقي: http://www.cabinet.iq/PageViewer.